الصباح الاقتصادية
AL-SABAH
No. 4434 | الأحد | 3 جمادى الأولى 1444 هـ | 27 نوفمبر 2022 م | السنة الخامسة عشرة
www.alsabahpress.com Alsabah Media

كل فجوات الاقتصاد الهيكلية مازالت قائمة وتزداد

«الشال»: الاقتراض من السوق العالمي.. ضريبة ثماني سنوات من العجز المتراكم

قطاع البنوك الكويتية الأهم والأعلى سيولة في البورصة باستحواذه على 38.1 % من إجمالي السيولة

معدلات النمو لسكان العالم في هبوط متصل 2 % سنويا في النصف الأول من ستينات القرن الفائت

البيان	2022/09/30 (دينار كويتي)	2021/09/30 (دينار كويتي)	تغير: القيمة	تغير: %
مشروع الموجودات	7,055,547	6,329,599	725,948	%11.5
مشروع المطلوبات	6,351,547	5,673,557	677,989	%11.9
مشروع حقوق الملكية	704,000	655,842	48,158	%7.3
مشروع الإيرادات التشغيلية	122,311	125,526	-3,215	%-2.6
مشروع المصروفات التشغيلية	62,685	59,877	2,808	%4.7
المضاربة	21,484	27,918	-6,434	%-23.0
الشركة	2,209	1,337	872	%65.2
صافي ربح الفترة	37,288	28,738	8,550	%29.8
المؤشرات:				
** العائد على معدل الموجودات	%0.6	%0.6		
** العائد على معدل حقوق الملكية	%5.9	%5.7		
*** العائد على معدل رأس المال	%19.7	%12.0		
ربحية السهم الأساسية و المخففة (فلس)	14	9	5	%55.6
إقفال سعر السهم (فلس)	300	238	62	%26.1
* مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	18.1	19.8		
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	1.4	1.1		

المؤشرات المالية المنتهية في نهاية سبتمبر لبنك الخليج

البنك	29 ديسمبر 2021 نسبة الملكية	29 ديسمبر 2021 القيمة الدفترية (د.ك)	23 نوفمبر 2022 نسبة الملكية	23 نوفمبر 2022 القيمة الدفترية (د.ك)	التغير في نسبة الملكية
بنك برقان	%2.68	20,895,498	%17.73	158,490,777	%561.6
البنك الأهلي الكويتي	%0.38	1,654,900	%1.21	7,069,227	%218.4
بنك الخليج	%12.46	109,583,495	%17.29	187,593,257	%38.8
بنك الكويت الوطني	%20.76	1,490,218,959	%24.67	2,069,002,112	%18.4
بيت التمويل الكويتي	%10.34	727,982,296	%11.82	946,105,842	%14.3
بنك وربة	%4.57	25,195,000	%5.19	26,572,800	%13.6
بنك بوبيان	%8.23	182,207,057	%5.90	185,189,104	%12.8
بنك الكويت الدولي	%4.48	11,113,742	%4.51	10,573,071	%0.7
البنك التجاري الكويتي	%0.06	598,812	%0.06	561,760	%0.0
(الكويت) البنك الأهلي المتحد	%0.41	9,028,100	%0.36	8,611,647	%12.2-
القطاع البنوك	%11.80	2,518,375,416	%14.63	3,568,863,575	

جدول الملكية النسبية للأجانب في قطاع البنوك الكويتية

بنك الخليج يحقق 45.7 مليون دينار خلال نتائج أعماله للشهور التسعة الأولى من العام

أوضح تقرير "الشال" الاقتصادي الأسبوعي أن وزارة المالية نشرت أرقام إجمالية للحساب الختامي للسنة المالية 2022/2021، وجاء إعلانها متأخراً بأكثر من ثلاثة شهور عما اعتدنا عليه، فقد تم إعلان أرقام الحساب الختامي للسنة المالية 2021/2020 في 7 أغسطس 2021 طبقاً لمواعيده السابقة، وتظل متأخرة، بينما نشرت الأرقام الحالية بتاريخ 20 نوفمبر 2022. وفي ذلك مأخذ على تخلف الكويت في فهم أهمية حداثة ودقة أرقام الاقتصاد الكلي، ذلك ينطبق على كل الحسابات القومية مثل الناتج المحلي الإجمالي والتضخم والسكان والعمالة... إلخ، ومن دون حداثة ووفرة في التفاصيل، ودقة تلك الأرقام، كل الحديث عن الإصلاح لا معنى له.

يذكر بيان وزارة المالية بأن جملة إيرادات الموازنة الفعلية بلغت نحو 18.613 مليار دينار كويتي، وبلغت المصروفات الفعلية نحو 21.604 مليار دينار كويتي، وعليه أصبح العجز الفعلي نحو 2.991 مليار دينار كويتي انخفاضاً من عجز بنحو 10.773 مليار دينار كويتي للسنة المالية 2021/2020. وكانت الكويت قد حققت عجزاً متراكماً بدءاً من السنة المالية 2015/2014 إلى السنة المالية 2022/2021 بلغ نحو 38.4 مليار دينار كويتي ما تسبب في استنزاف كل سيولة الاحتياطي العام، واللجوء للاقتراض من السوق العالمي. ولم يساهم ترشيد النفقات في خفض عجز السنة المالية 2022/2021، فالنفقات العامة الفعلية زادت بنحو 311 مليون دينار كويتي. ما ساهم في خفض العجز هو زيادة الإيرادات بنحو 8.093 مليار دينار كويتي، ضمنها 7.427 مليار دينار كويتي زيادة الإيرادات النفطية، و666 مليون دينار كويتي نصيب زيادة الإيرادات غير النفطية، أي أن زيادة الإيرادات النفطية ساهم بنحو 91.8 % في ردم العجز، ويظل أمر طيب أن تعمل وزارة المالية على زيادة مساهمة الإيرادات الأخرى.

ثمان سنوات من العجز المتراكم دفع إلى اللجوء للاقتراض من السوق العالمي، وأدى إلى نفاذ كل سيولة الإحتياطي العام، إضافة إلى بيع أصول غير سائلة منه لاحتياطي الأجيال القادمة، ووقف تحويل الـ 10 % من جملة الإيرادات له، ولا شيء تغير في هيكلة السياسة المالية. لازالت كل فجوات الاقتصاد الهيكلية قائمة وتزداد، لا إيرادات ضريبية توحي بنشاط إنتاجي اقتصادي مستدام، والواقع أن إيراد الضرائب والرسوم انخفض قليلاً في السنة المالية الفائتة، ولازالت تركيبة الموازنة منذ عقود هي نحو 90 % للإيرادات النفطية، ولازال ميزان العمالة غير مستدام وأكثر من 83%عمالة مواطنة في القطاع العام. تلك هي خلاصة دروس السنوات المالية الثمان العجاف الفائتة التي بلغت عجوزاتها المتراكمة بنحو 38.4 مليار دينار كويتي كما أسلفنا. وقراءة في ميزانية السنة المالية 2023/2022، ليست فقط تؤكد إستمرار تلك الاختلالات الهيكلية، وإنما تؤدي إلى توسعتها، والاستقرار الاقتصادي والمالي وحتى النقدي، من منظور الدول ليس صورة فوتوغرافية لوضع في نهاية عام، وإنما خلاصة عملية اسقاط على مستقبل تلك المؤشرات تؤكد استدامتهم على مدى طويل من الزمن.

سكان العالم والكويت

وفقاً لصندوق النقد الدولي، بلغ عدد سكان العالم أكثر قليلاً من 8 مليار نسمة بتاريخ 15 نوفمبر 2022، وكان عدد سكان العالم 7 مليار نسمة قبل 12 عاماً، أي أن العالم أضاف مليار نسمة إلى عدد السكان في تلك السنوات القليلة، أو ما نسبته نحو 14.3 %. وتحقق ذلك رغم أن معدلات النمو لسكان العالم في هبوط متصل من أكثر من 2 % سنوياً في النصف الأول من ستينات القرن الفائت، إلى نحو 1 % في بداية العقد الحالي، ومن المتوقع لها الهبوط إلى نحو 0.8 % بحلول عام 2050. وتتوقع الدراسة أن تصبح الهند الأعلى في عدد سكانها في العالم عندما تتفوق على الصين في عام 2023 رغم أن مسار هبوط معدل نموها السكاني مرجح أن يصل إلى أدنى من معدل نمو سكان العالم للفترة 2040–2020 المقدر بنحو 0.8 %، بينما للهند بحدود 0.7 %.

مثار قلق الدراسة، ليست حجم السكان أو عددهم، وإنما الأعمار، فالتركيبة العمرية للسكان سوف تميل وبشدة للفئات العمرية الأعلى خلافاً للسابق، فمعدل عمر الإنسان كان في عام 1913 نحو 34 عام، وأصبح في عام 2022 نحو 72 عام، وربما كان أعلى بسنتين قبلها، ولكن فقدان حياة نحو 15 مليون نسمة بسبب مباشر أو غير مباشر لجائحة كورونا، هبط بذلك المعدل، ومن المقدر أن يعاود الارتفاع ليبلغ 77 عام بحلول عام 2050. وفي منتصف أربعينات القرن الفائت، كان عدد السكان أقل من 15 سنة نحو 7 أضعاف عدد السكان بعمر 65 سنة وأعلى، والتوقعات تشير إلى أن الفئتين سوف تصبحان متساويتان بحلول عام 2050. هذا التغيير الجوهري في التركيبة العمرية للسكان سوف يؤدي إلى ارتفاع عدد الدول التي تشكو من تناقص عدد السكان من 41 دولة في العام الجاري 2022، إلى 88 دولة بحلول عام 2050. ذلك قد يعني أن العالم بات يحتاج إلى نحو 20 سنة حتى يضيف مليار آخر إلى عدد سكانه وليس 12 عام، خلالها ترتفع نسب السكان ممن هم بحاجة للإعالة، وينخفض عدد السكان في سن النشاط الاقتصادي. وتنصح الدراسة بالاستثمار في رأس المال البشري وتحديداً العلوم الحديثة مع تركيز على التعليم العام حتى المرحلة الثانوية على أمل الارتقاء بمستوى الإنتاجية لتعويض ما يفتقد باختلال التركيبة العمرية.

والكويت ليست استثناء في الهبوط المتصل لمعدل زيادة أعداد السكان المواطنين، فقد بلغ ذلك المعدل نحو 3.8 % في ثمانينات القرن الفائت، وأصبح 3.7 % في تسعيناته، ثم 3.2 % في العقد الأول للألفية الثالثة، ثم 2.4 % في العقد الثاني منه، وبلغ 2.0 % في عام 2021. ويظل ذلك المعدل ضعف المعدل العالمي في عام 2021، بينما يزداد في الوقت نفسه معدل التدفق إلى فئة المتقاعدين، ما يعني أن مسؤولية سلطات إتخاذ القرار في الكويت مضاعفة، فمن جانب، هناك ضرورة توفير ضعف المعدل العالمي لوظائف القادمين إلى سوق العمل، ومن جانب آخر، لا بد من ضمان أمان المتقاعدين في بلد أكثر من 83 % من مواطنيه موظفي قطاع عام، تدفع الخزينة العامة مستحقاتهم المباشرة وغير المباشرة البالغة نحو 75 % من الإنفاق العام، وتدفع الخزينة العامة أيضاً نحو ثلاثة أرباع مستحقات أقساط تأمين تقاعدهم. والارتقاء بمستوى الإنتاجية كما يذكر التقرير يحتاج إلى الارتقاء بمستوى التعليم العام المتخلف في الكويت بنحو 4.8 سنة عن المستوى المتواضع، وضمان أمن المستقبل للمتقاعدين يتطلب استدامة المالية العامة المعتمدة كلياً تقريباً على بيع أصل زائل أو متقادم، أي النفط، وأي حديث عن الاستقرار الاقتصادي والمالي والنقدي في المستقبل في ظل الوضع الحالي هو مجرد وهم. ولازال في الوقت متسع لإصلاح جذري، ولازالت احتمالات نجاحه كبيرة، ولكن، عامل الوقت والوعي بتلك المتغيرات يحتاجان إلى استدارة سريعة تتبناها إدارة حكومية مدركة لمخاطر ضياع الوقت وأثره السلبي على نجاح أي مشروع إصلاحي.

ملكية الأجانب في قطاع البنوك الكويتية

يعتبر قطاع البنوك الكويتية (لا يشمل البنك الأهلي المتحد "البحرين" حالياً) الأهم ومن الأعلى سيولة ضمن قطاعات بورصة الكويت حيث استحوذ على 38.1 % من إجمالي سيولة البورصة منذ بداية العام الجاري حتى 23 نوفمبر 2022، وتتركز أغلب استثمارات المتداولين الأجانب فيه. وما بين نهاية العام الفائت ونهاية تداول يوم الأربعاء الموافق 23 نوفمبر 2022 يوم إعلان البورصة لملكيات الأجانب، ارتفع مؤشر قطاع البنوك بنحو 14.5 %، وكذلك ارتفعت مساهمة الأجانب في ذلك القطاع.

وتشير آخر المعلومات المتوفرة حتى 23 نوفمبر 2022 بأن استثمارات الأجانب في القطاع ارتفعت قيمتها بالمطلق لتصبح بحدود 3.569 مليار دينار كويتي مقارنة مع نحو 2.518 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2021، وتعادل نحو 14.63 % من القيمة الرأسمالية للقطاع، وقد كانت نحو 11.80 % في نهاية عام 2021. وانحصر التركيز لديهم في خمس بنوك، أعلى استثماراتهم بالمطلق في "بنك الكويت الوطني" وبحدود 2.069 مليار دينار كويتي، وبحدود 946.1 مليون دينار كويتي في "بيت التمويل الكويتي"، ونحو 187.6 مليون دينار كويتي في "بنك الخليج" ونحو 185.3 مليون دينار كويتي في "بنك بوبيان"، ونحو 133.5 مليون دينار كويتي في "بنك برقان". ذلك يعني أن نحو 98.7 % من استثمارات الأجانب تتركز في البنوك الخمسة، تاركين نحو 1.3 % من تلك الاستثمارات لبنوك القطاع الأخرى.

ويتصدر الملكية النسبية للأجانب في قطاع البنوك، "بنك الكويت الوطني" أيضاً، وبنسبة 24.57 % من قيمته الرأسمالية كما في 23 نوفمبر 2022، بما يعني أن ملكيتهم فيه بالمطلق ونسبة مئوية هي الأعلى. ويأتي ثانياً "بنك برقان" بنسبة الملكية البالغة 17.73 %، بينما يأتي خامساً في الملكية المطلقة. ويحتل "بنك الخليج" ثالث الترتيب في الملكية النسبية البالغة 17.29 %، ويأتي أيضاً ثالثاً في قيمة تلك الملكية المطلقة. ومن ثم يأتي "بيت التمويل الكويتي" بنسبة ملكية بنحو 11.82 %، بينما يأتي ثانياً في القيمة المطلقة. وأعلى ارتفاع نسبي في الملكية خلال الفترة كان من نصيب "بنك برقان" وبنحو 561.6 %، أو من نحو 2.68 % في نهاية العام الفائت من قيمته الرأسمالية إلى نحو 17.73 %. والانخفاض النسبي الوحيد في ملكية الأجانب خلال الفترة المذكورة كان من نصيب "البنك الأهلي المتحد (الكويت)" حيث انخفضت نسبة تملكهم بنحو 12.2- %، أي من نحو 0.41 % من قيمته إلى نحو 0.36 % من قيمته. ومبرر نشر الفقرة هو أنه رغم التذبذب الحاد في أداء بورصات العالم شاملاً البورصة المحلية، لازالت سلوكيات الاستثمار الأجنبي في البورصة المحلية سلوكيات إيجابية، نذكر ذلك من دون الإيحاء بترجيح استمرار تلك السلوكيات.

نتائج بنك الخليج

أعلن بنك الخليج نتائج أعماله للشهور التسعة الأولى من العام الحالي، والتي تشير إلى أن البنك حقق أرباحاً (بعد خصم الضرائب) بلغت نحو 45.7 مليون دينار كويتي، مرتفعة بنحو 18.2 مليون دينار كويتي أو ما نسبته نحو 66.3 % مقارنة بنحو 27.5 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2021. ويعود الارتفاع في ربحية البنك، إلى انخفاض جملة المخصصات وارتفاع الربح التشغيلي. إذ انخفضت جملة المخصصات بنحو 16.1 مليون دينار كويتي أو بنسبة 42.9 %، مقابل ارتفاع الربح التشغيلي بنحو 3 مليون دينار كويتي أو بنسبة 4.5 % مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي.

وفي التفاصيل، بلغت جملة الإيرادات التشغيلية نحو 132.3 مليون دينار كويتي، مرتفعة بنحو 6.8 مليون دينار كويتي أو بنحو 5.4 % مقارنة بنحو 125.5 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من العام الماضي. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات الفوائد بنحو 4.5 مليون دينار كويتي وبنسبة 4.6 %، وصولاً إلى نحو 103.1 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 98.6 مليون دينار كويتي. وارتفع أيضاً، بند صافي أرباح التعامل بالعملات الأجنبية والمشتقات بقيمة 1.3 مليون دينار كويتي أو بنحو 19.3 %.

من جهة أخرى، ارتفعت جملة المصروفات التشغيلية للبنك بالمطلق بقيمة أقل من ارتفاع الإيرادات التشغيلية وبنحو 3.8 مليون دينار كويتي أو بنحو 6.4 %، لتصل إلى نحو 62.9 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 59.1 مليون دينار كويتي للشهور التسعة الأولى من عام 2021. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند مصروفات موظفين بنحو 6.1 مليون دينار كويتي، بينما انخفضت جميع بنود المصروفات الأخرى بما مجمله 2.3 مليون دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 47.5 % مقارنة بنحو 47.1 %. وانخفضت جملة المخصصات بنحو 16.1 مليون دينار كويتي أي بنسبة 42.9 % كما أسلفنا، لتصل إلى نحو 21.5 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 37.6 مليون دينار كويتي. وحقق البنك هامش صافي ربح بلغ نحو 27.5 % مقارنة بنحو 19.9 % مقارنة بالفترة نفسها من العام الفائت.

وتظهر البيانات المالية أن إجمالي موجودات البنك قد ارتفع بما قيمته 500 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 7.6 %، ليصل إلى نحو 7.056 مليار دينار كويتي مقابل نحو 6.556 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2021. وارتفع إجمالي الموجودات للبنك بنحو 726.3 مليون دينار كويتي وبنسبة بلغت نحو 11.5 %، عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي في الفترة نفسها من عام 2021 حين بلغ نحو 6.330 مليار دينار كويتي. وارتفع بند قروض وسلف إلى عملاء بنحو 414.5 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 9.1 %، وصولاً إلى نحو 4.973 مليار دينار كويتي (70.5 % من إجمالي الموجودات) مقابل نحو 4.558 مليار دينار كويتي (69.5 % من إجمالي الموجودات)، وارتفع بنحو 550.5 مليون دينار كويتي أو نحو 12.4 % مقارنة مع نحو 4.422 مليار دينار كويتي (69.9 % من إجمالي الموجودات) للفترة نفسها من عام 2021. وبلغت نسبة إجمالي القروض والسلف للعملاء إلى إجمالي الودائع والأرصدة الأخرى نحو 84.4 % مقابل 81.3 %. وارتفع بند قروض وسلف إلى بنوك بنسبة 6.8 % أو بقيمة 18.8 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 297.3 مليون دينار كويتي (4.2 % من إجمالي الموجودات) مقابل 278.5 مليون دينار كويتي (4.2 % من إجمالي الموجودات)، وارتفع بنحو 50.5 مليون دينار كويتي أو بنسبة 20.5 %، عندما بلغ نحو 246.8 مليون دينار كويتي (3.9 % من إجمالي الموجودات) للفترة نفسها من عام 2021.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 462.2 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 7.8 %، لتصل إلى نحو 6.352 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 5.889 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2021، وارتفعت بنحو 675.7 مليون دينار كويتي أي بنسبة بلغت 11.9 % عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي في الشهور التسعة الأولى من العام الفائت عند نحو 5.676 مليار دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 90.0 % في نهاية سبتمبر 2022 مقارنة بنحو 89.7 % في نهاية سبتمبر 2021.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي، إلى أن كل مؤشرات الربحية للبنك قد ارتفعت مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2021. إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل الموجودات (ROA) ليصل إلى نحو 0.9 % مقابل 0.6 %. وارتفع مؤشر العائد على معدل رأس المال (ROC) ليصل إلى نحو 19.5 % قياساً بنحو 12.0 %. وارتفع أيضاً، مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين (ROE) ليصل إلى 8.9 % بعد أن كان عند 5.7 %. وارتفعت ربحية السهم (EPS) إلى نحو 14 فلس مقارنة بنحو 9 فلس في الفترة المماثلة من العام الفائت. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ ربحية السهم الواحد (P/E) نحو 16.1 ضعف مقارنة بنحو 19.8 ضعف (أي تحسن)، نتيجة ارتفاع ربحية السهم الواحد (EPS) بنسبة 55.6 % عن مستواها في نهاية سبتمبر 2021، مقابل ارتفاع أقل للسعر السوقي للسهم وبنسبة 26.1 % مقارنة بمستوى سعره في 30 سبتمبر 2021. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.4 مرة مقارنة بنحو 1.1 مرة للفترة نفسها من العام السابق.

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أقل نشاطاً، حيث انخفض مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، وكذلك انخفضت قيمة المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 690.1 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 1.9 نقطة ونسبته 0.3 % عن إقفال الأسبوع الماضي، بينما ظل مرتفعاً بنحو 67.3 نقطة أي ما يعادل 10.8 % عن إقفال نهاية عام 2021.

		%	2021	%	17/11/2022	24/11/2022	
1	بنك الكويت الوطني	18.4	716.6	0.5	857.8	860.1	
2	بنك الخليج	29.1	226.7	1.2	289.3	291.7	
3	البنك التجاري الكويتي	(0.2)	517.0	1.0	495.4	500.5	
4	البنك الأهلي الكويتي	38.1	174.8	1.2	138.2	141.1	
5	بنك الكويت الدولي	(4.1)	248.1	(1.4)	241.4	237.9	
6	البنك الأهلي المتحد	(2.1)	374.1	(1.0)	866.2	870.0	
7	بنك برقان	(4.3)	323.7	0.5	908.4	909.8	
8	بيت التمويل الكويتي	14.9	3,129.4	0.1	3,587.1	3,589.9	
	قطاع البنوك	15.0	719.4	0.9	825.0	827.3	
9	شركة المشروعات الخليجية	(11.8)	148.7	1.2	139.9	141.4	
10	شركة الاستثمارات العامة القابضة	(15.3)	359.5	1.7	289.5	294.5	
11	شركة الاستثمارات الوطنية	19.3	275.6	0.4	338.5	339.8	
12	شركة مشاريع الكويت القابضة	(12.7)	481.2	(14.9)	501.6	428.9	
13	شركة أسمنت الكويتية والاستثمار	(21.9)	143.3	2.9	109.4	112.1	
	قطاع الاستثمار	(6.6)	252.1	(3.8)	248.2	235.5	
14	شركة الكويت للتأمين	41.4	85.3	3.4	114.4	120.6	
15	مجموعة الخليج للتأمين	(0.5)	828.4	(2.0)	885.0	867.6	
16	الشركة الأهلية للتأمين	1.8	209.1	2.6	207.4	212.8	
17	شركة وربة للتأمين	(12.7)	138.9	2.5	104.8	107.4	
	قطاع التأمين	2.1	264.7	0.6	269.0	270.7	
18	شركة عقارات الكويت	(37.4)	338.4	1.8	108.0	111.8	
19	شركة المخازن العامة	0.8	188.8	0.1	154.0	154.2	
20	الشركة الوطنية العقارية	(18.8)	676.1	0.7	547.0	550.6	
21	شركة المصانع العقارية	9.8	2,156.0	1.8	2,179.2	2,217.4	
	القطاع العقاري	(14.9)	389.0	1.2	327.2	331.0	
22	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	26.2	265.5	(0.4)	986.9	985.1	
23	شركة أسمنت الكويت	(2.1)	348.2	(2.2)	548.2	540.7	
24	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	49.5	348.1	2.1	509.6	520.4	
	القطاع الصناعي	34.5	254.3	0.1	291.6	291.8	
25	شركة السينما الكويتية الوطنية	13.3	553.6	(0.1)	627.7	627.1	
26	شركة المخازن الكبرى	(1.6)	6,135.5	(1.9)	6,191.6	6,068.1	
27	شركة الصالات المتحدة	(0.8)	1,118.6	(0.3)	1,187.5	1,112.4	
28	شركة مجمع الأسمنة (ش.م.ك)	(6.3)	47.6	9.3	40.8	44.6	
	قطاع الخدمات	(0.7)	1,779.5	(3.2)	1,825.1	1,766.2	
29	شركة بل وإخوانه العقارية	(10.3)	151.7	4.0	101.7	105.8	
	قطاع الأغذية	(2.5)	451.6	0.2	439.4	440.4	
30	شركة أعيان للاستثمارات العامة ش.م.ك	11.2	641.6	0.7	708.6	713.7	
	الشركة غير الكويتية	2.1	178.4	0.2	181.8	182.1	
	مؤشر الشال	10.8	622.8	(0.3)	692.0	690.1	

جدول مؤشر الشال لـ30 شركة مدرجة في البورصة